



قرار

من رئيس الحكومة مؤرخ في يتعلق بتعيين أعضاء لجنة متابعة وتقييم مهام وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز برنامج متابعة وتنسيق الأنشطة المتعلقة بتفعيل "اتفاق باريس" حول المناخ لتنفيذ الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ.

إن رئيس الحكومة،

باقتراح من وزير الشؤون المحلية والبيئة،

بعد الإطلاع على الدستور،

وعلى القانون الأساسي عدد 72 لسنة 2016 المؤرخ في 31 أكتوبر 2016 المتعلق بالموافقة على "اتفاق باريس" حول المناخ لتنفيذ الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط القانون العام لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وخاصة المرسوم عدد 89 لسنة 2011 المؤرخ في 23 سبتمبر 2011،

وعلى القانون عدد 46 لسنة 1993 المؤرخ في 3 ماي 1993 المتعلق بالمصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،

وعلى القانون عدد 55 لسنة 2002 المؤرخ في 20 جوان 2002 المتعلق بالمصادقة على انضمام الجمهورية التونسية لبروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،

وعلى الأمر عدد 1236 لسنة 1996 المؤرخ في 6 جويلية 1996 المتعلق بإحداث وحدات التصرف حسب الأهداف،

وعلى الأمر عدد 2933 لسنة 2005 المؤرخ في أول نوفمبر 2005 المتعلق بضبط مشمولات وزارة البيئة والتنمية المستدامة،

وعلى الأمر عدد 898 لسنة 2006 المؤرخ في 27 مارس 2006 المتعلق بتنظيم وزارة البيئة والتنمية المستدامة،

وزير الشؤون المحلية والبيئة
مختار الهمامي

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27 أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 125 لسنة 2016 المؤرخ في 31 أكتوبر 2016 المتعلق بالمصادقة على "اتفاق باريس" حول المناخ لتنفيذ الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ،

وعلى الأمر الحكومي عدد 263 لسنة 2018 المؤرخ في 12 مارس 2018 المتعلق بإحداث وحدة تصرف حسب الأهداف لإنجاز برنامج متابعة وتنسيق الأنشطة المتعلقة بتفعيل "اتفاق باريس" حول المناخ لتنفيذ الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ وخاصة الفصل 7 منه،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 125 لسنة 2018 المؤرخ في 14 نوفمبر 2018 المتعلق بتسمية أعضاء بالحكومة،

قرر ما يلي:

الفصل الأول: تُضبط تركيبة لجنة متابعة وتقييم مهام وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز برنامج متابعة وتنسيق الأنشطة المتعلقة بتفعيل "اتفاق باريس" حول المناخ لتنفيذ الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ كما يلي:

الرئيس: الوزير المكلف بالبيئة أو من ينوبه،

الأعضاء:

- ممثلي الوزارة المكلفة بالبيئة:

- نقطة الاتصال الوطنية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،
- المدير العام للبيئة وجودة الحياة،
- المدير العام للعلاقات الخارجية والتعاون اللامركزي الدولي.

- ممثلي وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري:

- منسق الهيئة القطاعية في مجال التغيرات المناخية،
- ممثل عن الإدارة العامة للغابات،
- ممثل عن الإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه،
- ممثل عن الإدارة العامة للتهيئة والمحافظة على الأراضي الفلاحية،
- ممثل عن مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي.

- ممثل عن وزارة المالية،

- ممثل عن وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي،

- ممثل عن وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي،

- ممثل عن الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات،

- ممثل عن مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة،

- ممثل عن الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة،

وزير الشؤون المحلية والبيئة

مختار الهمامي

- ممثل عن المعهد الوطني للرصد الجوي،
- ممثل عن مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ،
- ممثل عن الصندوق الأخضر للمناخ.

يمكن لرئيس اللجنة دعوة كل شخص من ذوي الكفاءة لحضور أشغالها وإبداء الرأي حول بعض المسائل المدرجة بجدول أعمالها.

الفصل 2: تتولى الإدارة العامة للبيئة وجودة الحياة تأمين كتابة لجنة متابعة وتقييم مهام وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز برنامج متابعة وتنسيق الأنشطة المتعلقة بتفعيل "اتفاق باريس" حول المناخ لتنفيذ الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ. وتتولى على وجه الخصوص إعداد جدول الأعمال وتوجيه الاستدعاءات للأعضاء وتحرير محاضر الاجتماعات ومسك الملفات.

الفصل 3: تتم تسمية أعضاء لجنة متابعة وتقييم مهام وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز برنامج متابعة وتنسيق الأنشطة المتعلقة بتفعيل "اتفاق باريس" حول المناخ لتنفيذ الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ بمقرر من الوزير المكلف بالبيئة باقتراح من الوزارات والهيكل المعنية.

الفصل 4: لا يُنشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في

رئيس الحكومة
07 فيفري 2020
رئيس الحكومة
يوسف الشاهد

وزير الشؤون المحلية والبيئة

وزير الشؤون المحلية والبيئة
مختار الهمامي